«الجهاز المركزي»: 5795 مراسلة مع جهات حكومية وغير حكومية لإنجاز معاملات للبدون خلال 5 أشهر

أعلن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية إصداره 5795 مراسلة لعدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية تعنى بإنجاز معاملات لمقيمين بصورة غير قانونية لديها خلال الأشهر الخمسة الماضية.

وقال مدير إدارة المعلومات في الجهاز عبدالله الفرحان لـ«كونا» أمس إن إدارة المعلومات قامت بالرد على 5795 مراسلة لعدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية منذ مطلع العام الحالي حتى نهاية شهر مايو الماضي.

صالح الفضالة

وأضاف الفرحان أن تلك المراسلات تتضمن 2906 مراسلات لوزارة الصحة و1069 مراسلة لإدارة التوثيقات الشرعية بوزارة العدل و721 مراسلة لبيت الزكاة و490 مراسلة لوزارة الداخلية و280 مراسلة للهيئة العامة للمعلومات المدنية.

عبد الله الفرحان

ولفت إلى أن المراسلات تشتمل أيضا على 206 مراسلات للجنة دعاوى النسب وتصحيح الأسماء و95 مراسلة لوزارة التعليم العالي فضلا عن 28 مراسلة لجهات أخرى. وقال ان الجهاز يعتبر بنك معلومات تتم العودة اليه لإنجاز معاملات المقيمين بصورة غير قانونية، حيث يتولى الرد على مخاطبات العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تستفسر من خلالها عن بيانات المسجلين لدى الجهاز لانجاز معاملاتهم لديها.

وذكر أن الإدارة وفي موازاة ذلك تستقبل الطلبات الخاصة بحديثي التخرج ومن لم يقوموا بتحديث بيان المؤهل الخاص بهم من حملة شهادة الدبلوم وما فوق ومن تنطبق عليهم شروط التعيين في القطاع الحكومي ووفقا للآلية المعتمدة من ديوان الخدمة المدنية.

وأشار الفرحان إلى أن إدارة المعلومات في الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية تقوم بتوثيق تلك الحالات واعتمادها ومن ثم يتم إدراجها ضمن قاعدة بيانات ديوان الخدمة المدنية.

أقرته الجمعية العمومية للنقابة وسيشمل العاملين في المؤسسة وأفرعها بمشرف

نقابة «التأمينات»: استنفاد الوسائل الحوارية لتسرب الكفاءات وتدني الأجور والحوافز وراء الإضراب الجزئي يوم الثلاثاء المقبل

قررت الجمعية العمومية لنقابة العاملين في التأمينات الاجتماعية خلال اجتماع غير عادي مساء أمس الأول (الجمعة)، الاعتصام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء المقبل 11 الجاري، والاستمرار في إضراب جزئي حتى الساعة الثانية يشمل المبنى الرئيسي وأفرع المؤسسة بمشرف وغرناطة وبرج التحرير.

حمدان البذالي

وأرجعت النقابة أسباب التصعيد في بيان صدر عنها، إلى استنفاد الوسائل الحوارية أمام مماطلة القياديين لمعالجة تسرب الكفاءات المدربة بسبب تدني أجور العاملين في المؤسسة مقارنة بالجهات الحكومية الأخرى، وضعف الحوافز المشجعة لاستقطاب معينين جدد.

كما استنكرت النقابة حرمان العاملين في المؤسسة من المزايا الممنوحة من مجلس الخدمة المدنية لجميع الجهات الحكومية بدواعي استقلالية لوائحها، وأضافت ان مجلس الخدمة المدنية تجاهل مطالب العاملين بالمؤسسة لتصحيح الخلل في جدول رواتبها في حين يسارع بتلبية مطالب كثير من الجهات الأخرى بحسب بيانها، وهو ما استدعى تحديد موعد للاعتصام للفت النظر تجاه الأوضاع التي تنخر في هيكل القوة البشرية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية.

وعلى خلفية هذا الإعلان من الجمعية العمومية للنقابة عن التصعيد، صرح رئيس النقابة حمدان البذالي لـ «الأنباء» بأن التصعيد ردة فعل متوقعة في ظل إهمال النداءات العديدة بتردي حوافز العمل في المؤسسة وفقدان المؤسسة لخيرة شبابها لصالح جهات تقدم مزايا وظيفية ومالية أفضل للعمل.

وأضاف أن هذا الأسلوب أنهى فرص مؤسسة التأمينات في المنافسة داخل سوق العمل، في ظل عجز إدارتها العامة عن معالجة الخلل في جدول رواتبها ومماطلة رئيس مجلس الخدمة المدنية وإطلاق الوعود دون اتخاذ قرار حازم بتمرير القرار المطروح امام المجلس منذ فترة طويلة بتعديل جدول رواتب المؤسسة.

● محمد راتب

«الكهرباء»: 20 مليون دينار لـ «المراقبة والتحكم» في شبكات التوزيع

تعمل وزارة الكهرباء والماء حاليا على إعادة دراسة المواصفات الفنية والحصول على الموافقات اللازمة لطرح مشروع إنشاء شبكة للمراقبة والتحكم في شبكات التوزيع الكهربائية والذي من المقرر طرحه خلال العام المالي الجاري بكلفة إجمالية 20 مليون دينار خصصت الوزارة منها 100 ألف دينار للإنفاق على المشروع خلال العام الجاري.

ويهدف المشروع الى الاستفادة من التطبيقات المتطورة والحديثة لإدارة ومراقبة شبكات التوزيع الكهربائية بكفاءة وفعالية والمحافظة على مكوناتها وبالتالي تقليل تكلفة تشغيلها وصيانتها وتقليل فترة انقطاع التيار الكهربائي عن المستهلكين وادخال نظام ادارة مراقبة شبكات التوزيع عن طريق المراقبة والتحكم عن بعد بمحطات التحويل الثانوية التي يتم من خلالها توزيع التيار الكهربائي على المستهلكين والمحافظة على مكوناتها من محطات ومحولات وكيبلات عن طريق مراقبتها وادارتها بكفاءة وفعالية عن بعد.

ويتضمن المشروع اعمال مدنية وانشائية في محطات التحويل الثانوية وبعض محطات التحويل الرئيسية وحفر مسارات وتزويد وتمديد كيبلات الياف ضوئية بين محطات التحويل الرئيسية والثانوية، بالاضافة الى تزويد وتركيب معدات الاتصالات ومعدات المراقبة والتحكم لمحطات التحويل الثانوية ومحطات التحويل الرئيسية.

الجدير بالذكر ان المشروع تم اعتماده في ميزانية 2012/2011 وتم ترحيله الى ميزانية العام الجاري ومن المقرر تنفيذه في عدد من المناطق على مستوى البلاد من خلال طرحه في مناقصة امام الشركات المتخصصة في هذا المجال والتي ستقوم بتقديم عطاءاتها الى لجنة المناقصات حال طرح المشروع امام الشركات بصفة رسمية وقانونية .

● دارين العلي

المطر لتطبيق «سيتي سيفتي» لمنع وقوع 85٪ من الحوادث البسيطة و90٪ من حوادث الدهس

رسم توضيحي لعمل نظام «سيتي سيفتي »

دعا رئيس الجمعية الكويتية للسلامة المرورية د.بدر المطر الحكومة ممثلة بوزارة الداخلية، إلى البدء في تنفيذ نظام «سيتي سيفتي» الذي ستبدأ الولايات المتحدة الأميركية في تطبيقه ابتداء من العام المقبل، مشيرا الى ان هذا النظام سيحمي الكويت من 85٪ من الحوادث البسيطة التي تقع سنويا وتتسبب في اضرار كبيرة وايضا في اجهادالاجهزة الامنية في التحقيق بتلك الحوادث.

د.بدر المطر

وقال د.المطر في تصريح صحافي ان نظام «سيتي سيفتي» يخفض ايضا من حوادث دهس المشاة بنسبة 90٪ حيث يقوم هذا النظام على رادار صغير ورخيص الثمن ويعمل هذا الرادار على كبح فرامل السيارة اوتوماتيكيا عند الاقتراب الشديد من أي جسم أمام السيارة داخل المدن مع السرعات البسيطة على الدورانات وامام اشارات المرور وغيرها وبالتالي يضمن عدم وقوع الحوادث البسيطة والتي تصل الى عشرات الآلاف سنويا في الكويت. واشار الى انه ووفقا لاحصائيات وزارة الداخلية، عدد حوادث الاصطدام بلغ في عام 2011 ما يقارب10342، بينما بلغ 12629 حادث اصطدام في عام 2012 وبلغ عدد حالات الدهس في عام 2011 نحو 31 حالة دهس مشاة، بينما ارتفع هذا الرقم الى اكثر من الضعف في عام 2012 حيث وصل إلى 67 حالة دهس. واوضح د.المطر ان نظام«سيتي سيفتي» سيقضي على كل تلك الحوادث البسيطة والاصطدامات وسيمنع اكثر من 90٪ من حالات الدهس التي تودي بحياة العشرات سنويا على ارض الكويت نتيجة عدم اعتماد هذا النظام الذي يعتبر طفرة في نظام الامان بالسيارات العالمية. واكد د.المطر في ختام تصريحه ان اعتماد هذا النظام سيؤكد ريادة الكويت في المنطقة باعتبارها اولى الدول الخليجية والعربية التي تعتمد هذا النظام الذي سيمنع سنويا وقوع آلاف الحوادث البسيطة وسيحفظ مئات الأرواح التي تقع سنويا، داعيا الحكومة إلى البدء في تطبيق هذا النظام بجميع السيارات المستوردة حديثا بحيث يتم تطبيق النظام بشكل كامل خلال الـ 3 سنوات المقبلة.

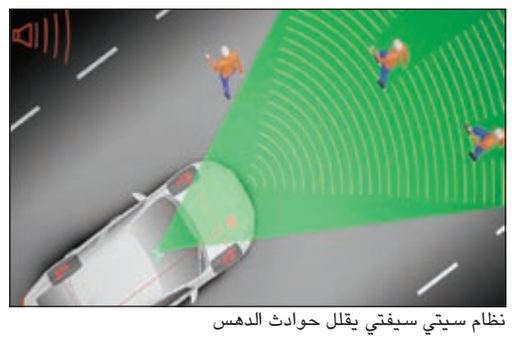
نظام سيتي سيفتي يقلل حوادث الدهس